

التحول التكنولوجي واتجاهات سوق العمل :

التحديات والفرص

أ- د. عدنان ياسين مصطفى

• يشهد المجتمع الانساني سلسلة من التفاعلات المعقدة بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والقوى الاجتماعية، وجميعها جزء لا يتجزأ من النظم الطبيعية التي يعتمدون عليها. ومع ذلك ، فإن الحجم الكبير للتفاعلات الأنسانية في عالم تضاعف عدد سكانه أكثر من أربع مرات خلال المائة عام الماضية ، جنبًا إلى جنب مع النشاط الاقتصادي المتزايد والكبير من خلال شبكات كثيفة للاتصالات حول العالم ، قد أدى إلى زيادة كبيرة في مستويات التعقيد والتأثيرات في النظم الطبيعية

• وفي عصر المعلومات والتحولت الرقمية المتطورة ، تبدو الحاجة ملحة لإعادة التفكير في الآليات الحاكمة - التوجيه من أعلى إلى أسفل والحلقات والمعاملات القائمة على السوق والشبكات ذاتية التنظيم - مع العلاقات الجديدة بين الدول والشركات والمجتمع المدني.

- لقد أدى التغيير الذي يشهده العالم بايقاعاته الاسطورية وبمقاييسه الومضية الى سلسلة من التحولات غير المسبوقة، تتشكل في ضوئها منظومات تستجيب لهذه المتغيرات السريعة. انه قرن من التعقيد وعدم اليقين والتقلب، مدفوعًا بالتغير التكنولوجي السريع، وعدم المساواة في الدخل والثروة، والاضطراب الاجتماعي والانقسامات السياسية.

- وتحت مظلة كل ذلك، يعمل تغير المناخ وتدمير النظام البيئي على إعادة تشكيل المحيط الحيوي، مما يزيد من مساحة التهديد لاستقرار الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الانسانية. وهذا التهديد للمحيط الحيوي يؤثر في النظم الغذائية والصحة والاستقرار السياسي والاجتماعي والازدهار الاقتصادي في جميع أنحاء العالم - والوتيرة تتسارع. إن تغير المناخ ليس سوى واحدة من مجموعة عواقب لا سيما وأننا نغير البيئة بمسارات عبثية وربما طائشة في احيان أخرى .

• ويبدو مشروع التنمية البشرية المستدامة أكثر إلحاحًا وأكثر خطورة من أي وقت مضى. إذ شهد العالم في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين سلسلة من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تصب بمجملها في الأوضاع الاجتماعية ومستويات المعيشة وفرص التشغيل وانعكاس ذلك على جودة نوعية الحياة واستدامتها.

• تبحث هذه الورقة في أوجه التهديد المستقبلي لسوق العمل والتشغيل وتحاول مناقشة المناهج الجديدة لتنظيم عمليات التغيير المستقبلي على مستوى النظام الاقتصادي-الاجتماعي الذي يقوم على اساس موازنة ثلاث علاقات رئيسة: الدولة والسوق ، والعمل ورأس المال ، والطبيعة والإنسانية.

• سوق العمل

- تعد تنمية وتعزيز المهارات البشرية من خلال التعليم والتعلم والعمل الهادف المحركات الرئيسة للاقتصاد
- وتحقيق الرفاه الفردي والتماسك المجتمعي. ان مستقبل التحول العالمي في ميدان العمل يتم تعريفه من خلال التوسع في المنظومات التكنولوجية والاعمال وقطاعات من الأسواق الجديدة ، ومن خلال النظم الاقتصادية العالمية التي تترابط أكثر من أي مرحلة تاريخية سابقة ، عبر المعلومات التي تنتقل وتنتشر واسعة كبيرة.

- لقد افرزت معطيات التقدم التكنولوجي خلال العقد الماضي ما يلوح في الافق بإمكانية الأزاحة لمجموعة كبيرة من الوظائف، التي لا يمكن الدفاع عنها بسبب نقص المهارات والمنافسة الشديدة للذكاء الصناعي التي تتحدى الذكاء البشري. وفي اطار هذه المعطيات سيتطلب العقد القادم قيادة هادفة للوصول إلى عمل المستقبل الذي يوظف الإمكانيات البشرية ويخلق الرخاء المشترك على نطاق واسع.

- وعلى مدار نصف عقد تتبع المنتدى الاقتصادي العالمي أثر الثورة الصناعية الرابعة في سوق العمل، مع تحديد النطاق المحتمل لازاحة العمال جنباً إلى جنب وضع استراتيجيات لتمكين عمليات انتقال الوظائف دون رفض الأدوار الناشئة. لقد تسارع المعدل الأساسي للتقدم عبر توغل تكنولوجيا أكبر في عالم العمل، تسارعت بموجبه عمليات الانتقال وبشكل ملحوظ منذ إصدار التقرير عام 2018 .
- وتحت تأثير الركود الاقتصادي الحالي تسارعت الاتجاهات الأساسية نحو التكنولوجيا وتأثرت في الوقت نفسه بيئة العمل. إذ يقدم تقرير مستقبل الوظائف نظرة عالمية عامة حول التعزيز التكنولوجي المستمر للعمل ، ويظهر الوظائف والمهارات المتوقعة والمتوقفة في التوسع بهدف إعادة الصقل الشامل للمهارات وتحسينها عبر الصناعات فضلاً عن تبني استراتيجيات جديدة فعالة لانتقالات القوى العاملة على نطاق واسع.
- على امتداد العقد الماضي، ظهرت مجموعة من المشاريع الرائدة، بدأت بشكل جلي عبر التقنيات الناشئة للثورة الصناعية الرابعة، وباشرت شركات القطاع الخاص بألتقاط العديد من الفرص التي أوجدتها هذه التقنيات وإعادة توجيه مساراتهم الاستراتيجية.

- وبحلول عام 2025 ، سيتم توظيف قدرات الآلات والخوارزميات على نطاق أوسع مما كانت عليه في السنوات السابقة. كما ان ساعات العمل التي تؤديها الآلات سوف تتناسب مع الوقت الذي يقضيه الإنسان في العمل. إذ ان زيادة العمل في هذا المسار سيعطل آفاق وتوقعات العمل للعمال عبر نطاق واسع من الصناعات والمناطق الجغرافية.
- وتشير البيانات الجديدة عن مسح مستقبل الوظائف ان في المتوسط 15% من القوى العاملة في الشركات يتوقع ان تكون معرضة لخطر الانقطاع حتى عام 2025 ، وعموما من المتوقع ان يتم ازاحة ما معدله 6% من العمال بشكل كامل.

- كانت أواخر عام 2019، البداية التدريجية لمستقبل العمل - ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الأتمتة والتكنولوجيا والعولمة - شكلت بتوجهاتها خطراً كبيراً على استقرار سوق العمل. وقد شهد النصف الأول من عام 2020 اضطراباً إضافياً وكبيراً وغير متوقع في أسواق العمل ، مع تأثير مباشر في سبل عيش الأفراد الى تعميق الفجوات والتفاوتات الحالية في أسواق COVID-19 ودخل الأسر. إذ أدت جائحة العمل، مما أدى إلى مصادرة مكاسب التوظيف التي تحققت منذ الأزمة المالية العالمية في 2007-2008 ، كما أدى إلى تسريع فرص وصول مستقبل العمل. أدت التغييرات التي إلى مضاعفة التغييرات طويلة الأجل التي أثارها بالفعل الثورة الصناعية COVID-19 صاحبت جائحة الرابعة ، والتي زادت بالتالي من حيث السرعة والعمق.

• الصدمات قصيرة المدى والاتجاهات طويلة المدى

- شكلت التحولات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية ولقرون عديدة، الهياكل الاقتصادية للبلدان وقدرة الأفراد على كسب العيش ورسم مسارات حياتهم. إذ حلت الثورتان الصناعية الأولى والثانية محل التجارة التي ازدهرت بفعل التقنيات القديمة والتي أدت إلى ظهور آلات وطرق عمل جديدة، وخلقت طلباً جديداً لمجموعة من المهارات التي سخرت بقوة البخار والفحم وإنتاج المصانع. أدت هذه المتغيرات بالنتيجة إلى تحول الإنتاج وظهور مهن وطرق عمل جديدة مهدت الطريق في النهاية إلى ازدهار أكبر على الرغم من إزاحة الوظائف القديمة بين الأفراد.
- وعلى الرغم من دخول تأثير الثورة الصناعية الرابعة في سوق العمل مع الحفاظ على مستويات مستقرة من العمالة ، إلا أن الركود العالمي الحالي بعد عام 2020 قد خلق "وضعاً جديداً" تتشابك فيه الاضطرابات قصيرة الأجل مع الطويلة الأجل.
- حتى يومنا هذا، يبدو أن الاستنتاجات المستمدة من الأدبيات توفر فسحة من الأمل مع مزيد من الحذر. لقد أحدثت المتغيرات المزدوجة للتكنولوجيا والعولمة تحولات عميقة في أسواق العمل وعلى المدى القريب . يقترح عدد من المختصين أن الاضطراب الناجم عن التطور التكنولوجي سيؤدي بالنتيجة إلى تقلص في مجموع فرص العمل

كانت أواخر عام 2019، البداية التدريجية لمستقبل العمل - ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الأتمتة والتكنولوجيا والعولمة - شكلت بتوجهاتها خطراً كبيراً على استقرار سوق العمل. وقد شهد النصف الأول من عام 2020 اضطراباً إضافياً وكبيراً وغير متوقع في أسواق العمل ، مع تأثير مباشر في سبل عيش الأفراد الى تعميق الفجوات والتفاوتات الحالية في أسواق COVID-19 ودخل الأسر. إذ أدت جائحة العمل، مما أدى إلى مصادرة مكاسب التوظيف التي تحققت منذ الأزمة المالية العالمية في 2007-2008 ، كما أدى إلى تسريع فرص وصول مستقبل العمل. أدت التغييرات التي صاحبت الجائحة إلى مضاعفة التغييرات طويلة الأجل التي أثارها بالفعل الثورة الصناعية الرابعة ، والتي زادت بالتالي من حيث السرعة والعمق.

- ما نحتاجه في هذا السياق البحث في القضايا الآتية:
- الصدمات قصيرة المدى والاتجاهات طويلة المدى
- القوى العاملة الهجينة التي تعمل عن بعد
- التوقعات المستقبلية لسوق العمل 2020-2025
- الوظائف الناشئة والفرص المتناقصة
- المهارات الناشئة والمتناقصة:
- مسارات القطاع العام والخاص لانعاش أسواق العمل
- من سياسات الانعاش الطارئة إلى الحلول طويلة الأجل
- من نشر الموارد البشرية إلى استثمار الطاقات الإنسانية

شكرا لإصفاكم

